العرب
السبت 2021/05/08
السنة 43 العدد 12054

انتخابات رئاسية في إيران على مقاس المتشددين والحرس

قانون انتخابي يقيد الإصلاحيين ويفسح المجال أمام المحافظين

كشف مجلس حماية الدستور في إيران عن شروط جديدة للترشح للانتخابات الرئاسية أقصي بموجبها عدد من المرشحين المحتملين البارزين للتيار الإصلاحي الذي شهدت شعبيته تراجعا حادا بسبب العقوبات الأميركية والوباء، لكن الشروط ذاتها فتحت الأبواب أمام العسكريين وكذلك المحافظين الذين يتوقع أن يفوزوا بانتخابات الرئاسة دون عناء.

حظوظ الإصلاحيين في الفوز باتت ضئيلة

طهران – فرض مجلس صيانة الدستور في إيران (الهيئة المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات) شروطا جديدة على الراغبين بالتسجيل للترشح في الانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو المقبل، في خطوة قال مراقبون إنها تفرض قيودا على الإصلاحيين وتفسح المجال أمام المحافظين وكبار العسكريين في الحرس الثوري.

ونقلت قناة "برس تي.في" الرسمية الناطقة بالإنجليزية، أنّ الترشح سيقتصر على من تتراوح أعمارهم بين "40 و70 عاما"، وحاصلين على "درجة الماجستير على الأقل أو ما يعادلها" ويمكنهم إثبات "خبرة لا تقل عن أربع سنوات في مناصب إدارية"، إضافة إلى "سجل جنائي نظيف".

وأفادت وكالة "مهر" للأنباء أنه وفقا للقرار الجديد لمجلس صيانة الدستور، فإن المرشحين الذين تقتصر خبرتهم فقط في منصب نائب الوزير، وكذلك أساتذة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، غير مؤهلين للتسجيل.

> مجلس صيانة الدستور اتهم في العديد من المناسبات باستبعاد مرشحين بشكل جماعي على أساس معايير غامضة

وبحسب موقع المجلس، فقد أعلن أحد أعضائه، طحان نظيف الأربعاء أنّ مؤسسته أصدرت توجيها يهدف إلى "توضيح" المعايير المطلوبة للترشح إلى الانتخابات الرئاسية، لاسيما من حيث "مستوى الحد الأدنى من الدراسات" أو "الخبرة في المناصب الإدارية" أو حتى "الحد الأدنى والحد الأقصى للعمر".

وبذلك، يكون المجلس قد أدرج توصيات من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، يعود تاريخها إلى عام 2016، يطلب من خلالها من أعضاء المجلس "تحديد" الشروط الضرورية التي يجب استيفاؤها للترشح في الانتخابات الرئاسية، بما يتوافق وقانون الانتخابات والدستور.

واتّهم المجلس في مناسبات عدّة سابقا باستبعاد مرشحين بشكل جماعي على أساس معايير غامضة لا يعرفها إلا أعضاؤه.

ومن شأن المعايير الجديدة أن تستبعد على الفور عددا معينا من المرشحين المحتملين أو المعلنين، مثل وزير الاتصالات محمّد جواد آذر جهرمي الصغير في السن، أو الإصلاحي مصطفى تاج زاده المدان من قبل العدالة.

ويمهد إسقاط البرلمان الإيراني في وقت سابق لتعديلات اقترحها الإصلاحيون على قانون الانتخابات الرئاسية تقضي باستبعاد من تولى منصبا عسكريا من الترشح، طريق الحرس الثوري نحو السلطة. وعارض أعضاء البرلمان اقتراحا يزيل إمكانية ترشح قادة القوات المسلحة للرئاسة، كما عارضوا مقترح حظر ترشح كبار قادة القوات المسلحة برتبة عميد وما فوق لانتخابات رئاسة الجمهورية.

ويقول عضو البرلمان الإيراني السابق علي مطهري إن التعديلات على القانون الانتخابي "تشجع العناصر القوية في الحرس الثوري الإيراني على السعي وراء المناصب، وقد يمكنهم ذلك من إنشاء دولة إيرانية تقودها حكومة عسكرية".

وأغلقت التعديلات الباب أمام محاولات سابقة لروحاني لإصلاح قوانين الانتخابات الإيرانية، لاسيّما الانتخابات الرئاسية.

وكان خامنئي حدد ملامح الحكومة المقبلة في البلاد، قائلا إنها يجب أن تكون "فتية وثورية"، فيما يدفع المتشددون باتجاه ما يصفونها بـ"حكومة حرب" ويريدون رئيسا من صفوف العسكر والحرس الثوري بالتحديد.

ورغم النفوذ المتزايد للحرس الثوري الإيراني، فإن خامنئي يتمتع بالسلطة اللازمة التي تمكنه من ضمان أن يتمكن الناخبون فقط من الاختيار من بين المرشحين الذين يراهم مناسبين.

ويرى متابعون أنه بالنسبة إلى خامنئي، الذي يرى أن مواجهة إيران مع الولايات المتحدة هي بمثابة حرب، فإنه ربما يريد مُحاربا في منصب الرئيس. ومن وجهة نظره، ربما يكون إعطاء الحرس فرصة لحماية إرثه أكثرَ الأمور منطقية.

وأعلن العديد من العسكريين السابقين عزمهم الترشح للانتخابات، ما يثير مخاوف لدى التيار الإصلاحي الذي ينتمي إليه الرئيس حسن روحاني من أن البلاد قد تديرها حكومة عسكرية في المستقبل. إلا أنه لا توجد عوائق دستورية أمام هؤلاء العسكريين تمنعهم من الترشح، حيث يُحظر على العسكريين الحاليين فقط ممارسة السياسة.

ولم يعلن التيار الإصلاحي بعد مرشحه للانتخابات. ولم يعد يحق لروحاني الترشح بعدما شغل المنصب لفترتين.

وتحدث الإصلاحيون عن اسمين كمرشحين محتملين: الرئيس السابق محمد خاتمي ووزير الخارجية محمد جواد ظريف. إلا أن خاتمي ممنوع من الترشح لأنه أُدرج على قائمة سوداء بعد أن انتقد علنا انتخابات عام 2009، أما ظريف فلم يُبد أي اهتمام بالترشح. ولا يوجد منافس واضح من بين ما يسمى بالتيار الإصلاحي، والذي كان ألقى بثقله خلف روحاني في دورتي الانتخابات السابقتين. وقد تسبب فشل روحاني في تحقيق الإصلاح الذي وعد به في إلحاق الضرر بمصداقية هذا الفصيل بين المواطنين الإيرانيين.

وأما بالنسبة إلى جنرالات الحرس الثوري فإن المؤشرات تشير إلى أن العميد حسين دهقان مرشح بارز. كما أن من بين منافسيه المحتملين بروز فتّاح وسعيد محمد ومحسن رضائي القائد السابق في الحرس الثوري وينتمي جميعهم إلى مؤسسة الحرس الثوري.

وسبق أن شغل دهقان منصب وزير الدفاع ويعمل حاليا مستشارا للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، بينما يترأس فتاح "مؤسسة المستضعفين" التجارية التي يسيطر عليها خامنئي أيضا، ويترأس محمد مؤسسة "خاتم الأنبياء" جناح الإنشاءات والهندسة التابع للحرس الثور بينما كان رضائي قائدا سابقا للحرس الثوري.

> هل محسن رضائي القائد البراغماتي الذي تنتظره إيران؟ ص6

بوادر انفراج في الأزمة السياسية في الصومال

مقديشو – قال متحدث باسم قوات صومالية ساندت المعارضة إن المئات من الجنود بدأوا في العودة إلى ثكناتهم الجمعة بعد التوصل إلى اتفاق مع رئيس الوزراء في أعقاب اشتباكات اندلعت بسبب خلاف بشأن فترة حكم الرئيس محمد عبدالله فرماجو.

وأيّد نواب البرلمان الصومالي السبت إلغاء قرار تمديد فترة الرئاسة لعامين الذي كانوا قد وافقوا عليه في الشهر الماضي، وذلك بعدما عزز اندلاع العنف المخاوف من الانزلاق نحو حرب شاملة بين القوات المؤيدة للرئيس وتلك والمناهضة له.

وشمل اتفاق لإنهاء الأزمة التي استمرت شهورا مطالب بعودة القوات المؤيدة للمعارضة إلى الثكنات في غضون 48 ساعة وابتعاد الجنود عن الحياة السياسية والتعهد بعدم معاقبة الجنود الذين دعموا المعارضة.

وقال رئيس الوزراء محمد حسين روبلي إنه أشرف على إعادة فتح الشوارع وإزالة الحواجز في إطار الاتفاق المبرم الأربعاء. وكتب على تويتر "لتنعم عاصمتنا بالسلام والأمن والاستقرار والرخاء".

وأثارت الأزمة مخاوف من استغلال حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة لفراغ أمني، إذا انقسمت القوات الحكومية على أسس قبلية وانقلبت ضد بعضها البعض.

واندلع الصراع عندما لم يتمكن الصومال، في ظل خلافات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والمعارضة، من إجراء انتخابات في ديسمبر لانتخاب مشرعين جدد كان من المفترض أن يختاروا رئيسا للبلاد في فبراير.

وفي أبريل وافق مجلس النواب الحالي على تمديد حكم الرئيس فرماجو عامين، لكن مجلس الشيوخ رفض ذلك.

وعلى الرغم من سحب أعضاء مجلس النواب بالإجماع موافقتهم على تمديد ولاية الرئيس، فإن البعض في المعارضة لا يزال متشككا بشأن استعداد الرئيس للتنحي ويريدون منه تسليم السلطة على الفور إلى رئيس الوزراء.

ودعا روبلي الأحد زعماء المناطق الخمس في البلاد إلى اجتماع في 20 مايو من أجل "التوصل إلى الصيغة النهائية" لتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.

وأكد سفير الاتحاد الأوروبي في الصومال نيكولاس بيرلانغا الاثنين، أن "نزع السلاح في مقديشو أصبح الآن أولوية".

وكتب في تغريدة "أولئك الذين يريدون لعب دور إيجابي من أجل الانتخابات يتعيّن عليهم مساندة رئيس الوزراء روبلي في مهامه المصيرية".

المحافظون بقيادة جونسون يأملون في تعزيز مواقعهم بعد الانتخابات المحلية

فوز تاريخي للمحافظين في معقل عمالي

لندن – يأمل المحافظون بقيادة بوريس جونسون في تعزيز الاختراق الذي حققوه في شمال إنجلترا الجمعة بانتزاعهم معقلا جديدا لحزب العمال بعد الانتخابات المحلية الحاسمة لسلطة المملكة المتحدة ووحدتها.

وبعد إغلاق صناديق الاقتراع الخميس بدأت عملية فرز الأصوات الطويلة التي تتسبب القيود المفروضة للحد من انتشار كورونا في إبطائها. ويفترض أن تعلن النتائج تدريجيا طوال عطلة نهاية الأسبوع.

وتشكل هذه الانتخابات التي نظمت في إنجلترا وأسكتلندا وويلز بعد تأجيلها لعام بسبب الأزمة الصحية، أول اختبار انتخابي لجونسون منذ فوزه الساحق في الانتخابات التشريعية في 2019 ودخول بريكست (انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي) حيّز التنفيذ.

وفي أسكتلندا حيث سينتخب برلمان جديد للمقاطعة، تبدو هذه الانتخابات مصيرية لمستقبل البلاد. ويأمل الانفصاليون في تحقيق نصر كبير لتمهيد الطريق أمام استفتاء جديد على تقرير المصير.

وسجل حزب المحافظين الذي يتزعمه جونسون انتصارا تاريخيا في هارتلبول، حيث انتخبت نائبة لهم للمرة الأولى منذ أكثر من خمسين عاما في هذا المعقل لحزب العمال في شمال شرق إنجلترا.

وتفيد هذه النتائج الأولى التي يتم الإعلان عنها بعد الانتخابات المحلية التي أجريت الخميس، أن المرشحة المحافظة جيل مورتيمر فازت بـ15529 صوتا، أي حوالي ضعف العدد الذي حصل عليه منافسها من حزب العمال بول ويليامز (8589). ولم تصوت هذه الدائرة المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي للمحافظين منذ أكثر من خمسين عاما. ووضعت أمام مركز فرز الأصوات كرة عملاقة تمثل جونسون وقد رفع ذراعيه مع إشارة النصر.

وقالت جاين غرين أستاذة العلوم السياسية في جامعة أكسفورد على تويتر "يجب ألا ننسى أن جونسون أنجز بريكست ورئيس الوزراء يحظى بشعبية في صفوف الناخبين الذين صوتوا لصالح خروج (بريطانيا)، حكومة المحافظين أنفقت أموالا طائلة خلال الوباء وأشرفت على حملة تلقيح ناجحة جدا" ضد كوفيد – 19 كما أن "الاقتصاد انتعش". ويبدو أن حزب العمال كان مستعدا لتلقي صدمة الهزيمة. فقد اعترف جيم مكماهون مسؤول قطاع النقل داخل الحزب، بأنه "من الواضح تماما بعد أن رأينا بطاقات الاقتراع أننا لسنا في وارد الفوز مع أننا بذلنا أقصى جهودنا".

جونسون يحقق نصرا جديدا رغم الأزمات

ويشكل ذلك ضربة قاسية لزعيم حزب العمال المعارض كير ستارمر ونذير شؤم قبل الانتخابات العامة المقبلة في 2024. فعند تسلمه مهامه على رأس الحزب، وعد ستارمر بإعادته إلى المسار الصحيح بعد هزيمته التاريخية في الانتخابات التشريعية لعام 2019 وانتزاع المحافظين "الجدار الأحمر" من حزب العمال.

وهذه المناطق في شمال إنجلترا تأثرت بتراجع التصنيع ومؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقد قال الأربعاء "لم أفكر يوما بأننا سنعبر الجبل خلال عام واحد".

وقال جون كورتيس المتخصص في شؤون الانتخابات البريطانية لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي"، "إنه الدليل الأوضح على أن الحزب فشل حتى الآن في التقرب من ناخبي الطبقات العمالية الذين صوتوا لصالح خروج" بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن جونسون يستفيد من نجاح حملة التطعيم الضخمة ضد فايروس كورونا التي وضعت المملكة المتحدة على طريق العودة إلى الحياة الطبيعية على الرغم من الخسائر الفادحة التي سببها الوباء (أكثر من 127 ألف وفاة) والعديد من الفضائح بما في ذلك تمويل تجديد شقته الرسمية.

> نائبة محافظة تفوز في هارتلبول للمرة الأولى منذ أكثر من خمسين عاما في هذا المعقل لحزب العمال في شمال شرق إنجلترا

ودعا جونسون في تغريدة على تويتر الخميس إلى التصويت للمحافظين، مؤكدا أن حزبه هو الوحيد القادر على تحقيق أولويات الشعب في مواجهة المعارضة التي "لا تعتمد سوى على المناورات السياسية".

ودُعي 48 مليون ناخب لتجديد حوالي خمسة آلاف مقعد في 143 مجلسا محليا في إنجلترا وبرلماني ويلز وأسكتلندا إلى جانب 13 رئيسا للبلدية بينها خصوصا العاصمة لندن، في أكبر اقتراع محلي منذ نحو خمسين عاما.وفي أسكتلندا يأمل انفصاليو الحزب الوطني الذي تقوده رئيسة الوزراء نيكولا ستورجن في الفوز بأغلبية للضغط على الحكومة المركزية في لندن لتتمكن من تنظيم استفتاء جديد على استقلال المقاطعة.

ويعارض جونسون ذلك بشدة، مشيرا إلى أن استفتاء مثل الذي جرى في 2014 وصوّت فيه 55 في المئة من المقترعين لصالح البقاء في المملكة المتحدة، يمكن أن يحدث "مرة واحدة في كل جيل".

ويشير مؤيدو الاستفتاء الجديد إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي عارضه 62 في المئة من الأسكتلنديين، شكل تغييرا في قواعد اللعبة.

وبعد أشهر من استطلاعات للرأي أشارت إلى تقدم كبير للحزب الوطني الأسكتلندي وأغلبية مؤيدة للاستقلال، يبدو أن الحزب يمكن أن يتراجع. وكتبت ستورجن في تغريدة على تويتر "منافسة حادة فعلا".

وفي لندن يبدو حزب العمال في وضع أفضل بكثير. فبعد خمس سنوات من انتخابه رئيسا للبلدية وكان أول مسلم يشغل منصبا من هذا النوع في عاصمة غربية كبرى، تشير استطلاعات الرأي إلى تقدم صادق خان لولاية ثانية بفارق كبير عن المحافظ شون بيلي.